



الجلسة ٥٨١٧

الأربعاء، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دلغوف
 إندونيسيا السيد ناتاليغاوا
 إيطاليا السيد سباتافورا
 بلجيكا السيد فيريبيكي
 بنما السيد أرياس
 بوركينا فاسو السيد كافاندو
 جنوب أفريقيا السيد ماغونغو
 الصين السيد وانغ غوانغيا
 فرنسا السيد ريبير
 فييت نام السيد لي لونغ منه
 كرواتيا السيدة ملادينيو
 كوستاريكا السيد أوربينا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون سويرز
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في

دارفور (S/2007/759)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



عن عميق التقدير للسفير سباتافورا على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2007/759)

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته. ومعرض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوثيقة (S/2007/759).

سنستمع في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): إن تقرير الأمين العام (S/2007/759) معروض على المجلس وهو غني عن التفسير. ولذلك ستركز إحاطتي الإعلامية اليوم على التحديات

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الترحيب بأعضاء مجلس الأمن الجدد وعن الشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس: بدأت الجماهيرية العربية الليبية ولايتها بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وخلال الشهر الأول من عضويتها، تولينا رئاسة هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة. ونعدكم بأننا سنضطلع بهذه المسؤولية الفريدة بالتزام تام بهذا العمل الضروري الذي تقوم به الأمم المتحدة، وبالمثل العليا الواردة في الميثاق.

وفي الوقت نفسه، يسعدني، إذ أترأس هذه الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في عام ٢٠٠٨، أن أرحب بالأعضاء الجدد الآخرين: بوركينا فاسو، وفييت نام، وكرواتيا، وكوستاريكا. وإننا جميعا نتطلع بثقة إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. فبفضل خبرتهم وحكمتهم، سيكونون خير عون لنا في الاضطلاع بالمسؤوليات الجسام المنوطة بهذا المجلس.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم: بيرو، وسلوفاكيا، وغانا، وقطر، والكونغو، على إسهاماتهم الكبيرة والمشكورة في أعمال المجلس.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس: كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد مارتشيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وإنني على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب

والإذن بالعمل على مدار الساعة، وكذلك اتفاق لا لبس فيه بشأن تجهيزات الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في العملية المختلطة.

وخلال الإحاطة الإعلامية المقدمة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر في أعقاب الاجتماع الذي عُقد مع المسؤولين السودانيين في لشبونة على هامش قمة الاتحاد الأوروبي - الأفريقي، أبلغنا المجلس أن حكومة السودان وافقت على عقد اجتماعات متابعة مع قيادة العملية المختلطة في الخرطوم بغية حلّ جميع المسائل العالقة. ولئن كان عدد من هذه الاجتماعات قد جرى، فإنها لم تسفر عن النتائج المرجوة بعد.

وكما يعلم المجلس، مرّ الآن أكثر من ثلاثة أشهر على مشاركتنا في مناقشات مع الحكومة بشأن تكوين العنصر العسكري للعملية المختلطة. وفي حين أن الحكومة أعربت عن اعتراضها على نشر وحدات من تايلند ونيبال، وكذلك على وحدة هندسة مشتركة تابعة لبلدان الشمال الأوروبي، لم يتم الإعراب عن موقف رسمي أو مكتوب بشأن تلك البلدان المساهمة بقوات. ومع ذلك، يمكنني الآن أن أبلغ المجلس بأن الحكومة قدر رفضت شفويا الوحدة التابعة لبلدان الشمال الأوروبي. وسينجم عن الافتقار إلى قدرة هندسية عواقب خطيرة تؤثر على السرعة في نشر عملياتنا، وكذلك على قدرة العملية المختلطة على تنفيذ أعمال إعادة تأهيل على نطاق صغير. فعلى سبيل المثال، تحسين المطارات، الذي كان من شأنه أن ييسر عملية النشر، من شأنه أيضا أن يفيد بصورة مباشرة جميع القاطنين في دارفور. ونحن الآن نقيّم الطريق الأفضل لسد هذه الفجوة التي تدعو إلى الأسف.

(تكلم بالانكليزية)

والعراقيل الأساسية التي لا نزال نواجهها في جهودنا الجارية لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بما في ذلك، على وجه الخصوص، التدهور الخطير في الحالة الأمنية، الذي وقع منذ أن قدمنا الإحاطة الإعلامية إلى المجلس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وسأعزز الاستعراض الخاص بالعملية المختلطة باستكمال موجز عن أنشطة الممثلين الخاصين، السيد يان إلياسون والسيد سالم سالم.

يسعدني أن أقول إنه، منذ الإحاطة الإعلامية السابقة، جرى نقل السلطة من البعثة الأفريقية في السودان إلى العملية المختلطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وقد أُقيم احتفال صغير بمناسبة الحدث في الفاشر، حضرته قيادة العملية المختلطة، وكذلك موظفوها، وقيادة بعثة الأمم المتحدة في السودان ووفد حكومي برئاسة حاكم شمال دارفور.

وخلال الاحتفال، رُفِعَ علما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جنبا إلى جنب. وقام عدد رمزي من الأفراد باستبدال القبعات الخضر للبعثة الأفريقية في السودان بالقبعات الزرق للعملية المختلطة. وتلك الأعمال الرمزية أكدت الشراكة التي تربط الاتحاد الأفريقي بالأمم المتحدة في دارفور، ودلّت على المستوى الجديد من المسؤولية الملقاة الآن على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإحراز النجاح في جهود حفظ السلام في ذلك المكان المضطرب.

ومن هذا المنطلق، من واجبي بأن أبلغ المجلس بأن عددا من المسائل العالقة، التي ما برحت تقوض جهودنا الرامية إلى نشر العملية المختلطة، لم تُحل بعد. والعديد من هذه المسائل يعتمد بصورة مباشرة على نتائج المناقشات مع الحكومة، بما في ذلك التأكيد النهائي على تكوين القوات واستكمال اتفاق مركز القوات، وتوفير قطعة أرض للبعثة،

كما أشرت سابقا، تعيد الحكومة أيضا إثارة مسألة تجهيزات البعثة. ففي الساعات التي سبقت احتفال نقل السلطة، أبلغ مسؤولون حكوميون الممثل الخاص المشترك أادا وقائد القوة أغواي بأن الحكومة لن توافق على تغيير قبعات أفراد البعثة الأفريقية في السودان. ومع ذلك، واصلنا عملية الإلحاق، بما ينسجم مع الاتفاقية التي تم التوصل إليها مع الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة التجهيزات، وعلى أساس فهمنا أن الحكومة كانت قد قبلت القبعة الزرقاء أثناء زيارة مجلس الأمن إلى الخرطوم في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حين قبلوا العملية المختلطة بدون شروط. وكما يعلم أعضاء المجلس، إن الحكومة قبلت انتشار قوة مختلطة، أي قوة واحدة ذات هوية وحيدة. والإبقاء على القبعة الخضراء للقوات الأفريقية، والقبعة الزرقاء للقوات غير الأفريقية، بحسب ما تقترحه الحكومة، سينشئ عمليا قوتين مختلفتين بهويتين منفصلتين. وهذا ما سيقوض أيضا وحدة القوة، ويتناقض مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة.

وفيما التقدم السريع مطلوب بشأن هذه المسائل، من الجدير ذكره أيضا أن الحكومة قد أفرجت عن معدات الاتصالات التي كانت محتجزة في نيالا، وهي تسمح أيضا للبعثة المختلطة باستخدام محور الأبيض اللوجستي منطقة انطلاق. ونأمل لتلك التطورات أن تسهم في إيجاد الزخم الذي سيؤدي إلى حل لمعظم هذه المآزق البارزة التي عرضتها للتو.

وتعتبر الحكومة المسائل المتبقية التي ذكرتها مسائل تقنية، وأنه ينبغي حلها على ذلك الأساس. ونحن نوافق تماما على ذلك، ونعتقد أنه ليس هناك سبب وجيه لبقاء تلك المسائل بدون حل، ولا سيما في ضوء الأثر السلبي الذي تتركه على انتشار البعثة وتنفيذ ولايتها.

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر بلدان الشمال الأوروبي، التي عملت بجد كبير وأنفقت الأموال استعدادا لهذا الإسهام. ونحن نحرص على سير غور الفرص لنشر هذه الوحدة الهندسية في عملية حفظ سلام أخرى.

أما بشأن اتفاق مركز القوات، فقد وافقت الحكومة على استعدادها لبدء المشاورات في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، لم يتم توفير أي مُحاورٍ لغاية الآن للمضي قدما بتلك المشاورات. ومن المهم إنهاء هذا الترتيب القانوني في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي من شأنه تمكين البعثة من إنجاز مهمتها الشاقة. وتفيد آخر تقاريرنا الواردة من الخرطوم أن المفاوضات ستبدأ يوم السبت. وسيكون من المهم التحرك بسرعة لتعويض الوقت الذي ضاع. وبغية تسريع هذا العمل، سنعمل على تعزيز الفريق التفاوضي بشأن اتفاق مركز القوات، بإرسال السيد حسين ميلي، نائبا للممثل الخاص المشترك لشؤون العمليات والإدارة. وسيولي السيد ميلي اهتماما خاصا بالعمل مع الحكومة على إنجاز اتفاق وضع القوات.

وفي مسألة استمرار العمليات خلال الأربع والعشرين ساعة من اليوم، ولا سيما الرحلات الجوية الليلية، أجازت الحكومة تلك الرحلات، بعد أن تقوم الأمم المتحدة بتطوير مرافق المطار الوطني. ومع أننا مستعدون لتقديم المساعدة في ذلك الصدد، فإن إعادة تأهيل المطار تستغرق وقتا، وهي ليست مطلبا تنفيذيا لكي تكون البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قادرة على التحليق ليلا. وهذه البعثة منشأة الآن بموجب الولاية المنوطة بها من مجلس الأمن، ويجب أن تكون قادرة على العمل بحرية طوال ٢٤ ساعة في اليوم.

وفيما يتعلق بالأرض، لم نستطع حتى الآن إنجاز الاتفاق مع الحكومة على قطعة أرض مناسبة في الجنيبة.

قامت بها البلدان المساهمة بقوات إلى دارفور، فضلا عن المفاوضات المعتادة بشأن مذكرة التفاهم، وتقديم قوائم بجميع الأفراد والمعدات التي يُراد نشرها في الميدان، لا تتقدم بالسرعة الكافية.

بالإضافة إلى ذلك، وبينما نواصل المفاوضات مع البلدان المساهمة بقوات من خلال مذكرات التفاهم الروتينية، بدأ البعض بوضع شروط لمشاركتهم، تحول دون قبولنا بمساهماتهم. وتشمل هذه الشروط اقتراحات بقصر العمليات على ساعات النهار، وتقييد تنقل الأشخاص المقيمين في المناطق المتاحة للقواعد العسكرية للبعثة. وإذا قبلنا تلك الشروط، ستفقد البعثة القدرة على تنفيذ ولايتها بصورة لها أية مصداقية.

وفيما يتعلق بعمليات الانتشار المقبلة، نتوقع للمجموعات المتقدمة من كتائب المشاة المصرية والإثيوبية أن تكون في دارفور بحلول نهاية شباط/فبراير، بانتظار حل بعض المسائل المتبقية، على أن تصل بقية الوحدة الهندسية الصينية بحلول آذار/مارس. ومن المنتظر انتشار معظم وحدات الدعم قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٨. كما أنه من المقرر انتشار خمس كتائب أخرى في النصف الثاني من السنة.

وتظل تحديات انتشارنا مقرونة بأوجه القصور التي نواجهها في عدد من المجالات الحساسة. فمنذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة للمجلس، لم نتلق أية عروض بشأن وسائل النقل والطيران. وتلك الوحدات الناقصة - وحدة للنقل الثقيل وأخرى للنقل المتوسط، وثلاث وحدات لوسائل الطيران العسكري، وهي تحديدا ١٨ طائرة عمودية، ووحدة هليكوبتر تعبوية خفيفة، تضم ٦ طائرات عمودية - ستمكّن البعثة من نقل أفرادها ومواردها في مساحات شاسعة بالسرعة المطلوبة للاستجابة للأزمات. كما أنها ستمكّن من إعادة التموين السريع للوحدات المتمركزة في مواقع غير

وفيما ستتواصل المشاورات الرفيعة المستوى بين الأمانة العامة والمسؤولين الحكوميين بشأن هذه المسائل، فإن الحل النهائي لها سيأتي من خلال مناقشة الجوانب العملية في الخرطوم وفي الميدان في دارفور. ولبلوغ تلك الغاية، أبدى السيد أادا وكبار موظفيه استعدادهم للعمل مع نظرائهم في الحكومة بدون شروط. وفي محاولة لحل هذه المسائل، فإن المشاورات جارية مع حكومة السودان. وقد تكلم الأمين العام هاتفيا مع الرئيس البشير أثناء نهاية الأسبوع. وستلي هذا مناقشات تقنية قبل أن يلتقي الطرفان في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لمعالجة هذه المسائل مع حكومة السودان. لكن من الواضح أنه مع مرور كل أسبوع، نواجه احتمال مزيد من التأخير في الإنشاء الكامل للبعثة.

وكما أوضحنا في إحاطتنا الإعلامية الأخيرة لمجلس الأمن بشأن البعثة، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي أصبحت الآن فعلا ملحقة بالبعثة المختلطة، بعد وصول بعض القوات الإضافية من الجنود والشرطة إلى المنطقة، في أعقاب نقل السلطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفيما المجموعة المتقدمة من الفرقة الهندسية الصينية، ووحدة الشرطة المشكلة من بنغلاديش، أصبحت الآن في الميدان، فإن الأكثرية الكبرى من العناصر العسكرية والشرطية مكونة من وحدات وأفراد سبق أن عملوا في البعثة الأفريقية في السودان، بما في ذلك الكتيبتان النيجيرية والرواندية، اللتان وصلتا في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإجمال، هناك الآن أكثر بقليل من ٩ ٠٠٠ فرد عسكري في البعثة المختلطة.

وإننا نقوم بكل ما نستطيع لنضمن انتشار الوحدات الجديدة للبعثة في دارفور في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك، فمن الواضح أن عمليات الانتشار تلك، يجب أن تتحرك بسرعة أكبر إذا أردنا أن يكون هناك أثر ملموس على الحالة في النصف الأول من هذه السنة. فالزيارات الاستطلاعية التي

هجومًا على المركز المحلي للشرطة وعلى قاعدة للقوات المسلحة السودانية في سيليا، البلدة الواقعة شمالي الجنيينة. ومع تضارب التقارير بشأن حدة الصراع والخسائر الناجمة عنه، فقد ثبت أن حركة العدل والمساواة بسطت سلطتها في النهاية على البلدة. وبعد أربعة أيام، في ٢ كانون الثاني/يناير، سيطرت الحركة على بلدي سيرا وأبو سروج اللتين كانت تسيطر عليهما الحكومة، واللتين تقعان أيضًا شمالي سيليا. وهدد زعيم حركة العدل والمساواة، خليل إبراهيم، مرارا وتكرارا في وسائل الإعلام وفي المناقشات التي جرت في الميدان بينه وبين موظفي الأمم المتحدة، بالهجوم على الجنيينة، عاصمة الولاية. وأدان الأمين العام بقوة أعمال العدوان التي ترتكبها حركة العدل والمساواة وموقفها العدواني.

وعقب هجوم حركة العدل والمساواة على سيليا، طوقت سلطات الاستخبارات العسكرية التابعة للحكومة السودان مقر إقامة اللواء بشير، ممثل حركة العدل والمساواة في لجنة وقف إطلاق النار في الفاشر. وواجهت موظفي الحكومة قوة الحماية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي كانت تتولى حراسة المقر وفقا للممارسة التي تتبعها البعثة في توفير الحماية لممثلي الحركة في لجنة وقف إطلاق النار. وبالرغم من الجهود التي بذلتها القيادة العليا لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والأمم المتحدة لإقناع قائد قوة الاستخبارات العسكرية بوقف العملية، تم إلقاء القبض على اللواء بشير، مع خمسة ممثلين آخرين لحركة العدل والمساواة، واحتجازهم. وبررت سلطات الاستخبارات العسكرية اعتقال ممثل حركة العدل والمساواة بالادعاء بأنه كان وراء الهجوم الذي وقع في سيليا في وقت مبكر من ذلك اليوم. وهذا تطور يبعث على القلق ويعرّض للخطر نزاهة تلك الآليات التي أنشئت لتحقيق وقف أعمال القتال المستمرة في دارفور.

آمنة. ونحن نشعر بقيود تلك الثغرات في مستلزماتنا، لأننا مضطرون الآن أن نعيد تموين قواتنا عن طريق البر. وهذا يستغرق وقتا طويلا، وسيصبح شديد الصعوبة، إذا لم يكن مستحيلا، خلال معظم موسم الأمطار. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأننا نواجه الآن نقضا إضافيا لوحدة لوجستية متعددة الأدوار، بعد أن سحب أحد البلدان المساهمة بقوات عرضه بتقديم تلك الوحدة، ونواجه نقضا في وحدة استطلاع جوي، بعد القرار التقني بأن الوحدة التي تم التعهد بها لم تستوف المتطلبات اللازمة.

ولمعالجة هذه الثغرات المستمرة في القوة، عقدت إدارة عمليات حفظ السلام اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر أوضحنا فيه الوحدات الناقصة، وطلبنا الدول الأعضاء بتوفير الموارد اللازمة. وخلال ذلك الاجتماع، عرضت المملكة المتحدة عقد اجتماع للتركيز على توفير الوحدات الناقصة. ونحن نرحب ترحيبا حارا بهذه المبادرة، وبأية مبادرة أخرى يرغب أعضاء المجلس، أو ترغب الدول الأعضاء الأخرى، في اتخاذها في ذلك الصدد. وفي غضون ذلك، يواصل الأمين العام والأمانة العامة متابعة جميع الخيارات لسد هذه الثغرة الحرجة. وفي ذلك الصدد، نجري مناقشات مع أوكرانيا لاستكشاف إمكانية نقل طائرات عمودية تكتيكية من بعثة أخرى. كما أننا نستكشف اقتراحات من الاتحاد الروسي تشمل توفير الهياكل الجوية للبلدان الأخرى المساهمة بقوات.

وحتى فيما نحن منهمكون كليا في تسريع الانتشار وردم الثغرات في القوة، فإننا نشهد تدهورا خطيرا في الحالة الأمنية في دارفور. فلاشتباكات والهجمات الانتقامية بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة في غرب دارفور أدت أيضا إلى عدد من الإصابات المدنية وإلى ترحيل ٢٨٣ عاملا إنسانيا من عدة مواقع في الولاية. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، شنت حركة العدل والمساواة

السودانية في حوالي الساعة ٢٢/٠٠ بينما كانت تتحرك من أم حجر إلى الطينة في غرب دارفور. والقافلة، التي تم التصديق على تحركاتها مسبقا مع الحكومة وحركات التمرد، وكانت في معظمها مؤلفة من شاحنات كبيرة تحمل تعيينات لموظفي العملية المختلطة في غرب دارفور، تعرضت لإطلاق نار مستمر من الأسلحة الخفيفة والقنابل الصاروخية، لمدة ١٠ دقائق إلى ١٢ دقيقة. وأصيب سائق مدني سوداني بجراح ناجمة من سبع طلقات نارية خلال الحادث. وفي تلك الحالة، فضلت قوات العملية المختلطة عدم تبادل إطلاق النار واتخذت موقفا دفاعيا.

وبعد الهجوم، تلقى نائب قائد قوة العملية المختلطة اتصالا هاتفيا من قائد المنطقة العسكرية للقوات المسلحة السودانية المسؤول عن المنطقة التي وقع فيها الحادث. وأكد قائد المنطقة أن وحدة تابعة للقوات المسلحة السودانية هي التي أطلقت النار على القافلة. وبعد الحادث، تمكنت القافلة من الوصول إلى الطينة في وقت قريب من منتصف الليل، ويتلقى السائق المصاب العلاج في موقع الفريق في الطينة.

واجتمعت أمس مع الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، الذي أكد على التزام حكومته بضمان سلامة وأمن موظفي العملية المختلطة وأيضا، وبشكل أعم، التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). كما أكد على أن الحكومة ستبدأ إجراء تحقيق في الحادث وأن الأمم المتحدة ستشارك في التحقيق. ونرحب بتلك المبادرات. وتتوقف قابلية البعثة للبقاء على ضمان ألا يحصل هذا أبدا مرة أخرى.

وأخيرا، أود أن أقدم سردا موجزا لآخر التطورات المستجدة في الجهود المستمرة للمبعوثين الخاصين، السيدين إلياسون وسالم، اللذين سيسافران إلى السودان هذا الأسبوع لإجراء المزيد من المشاورات مع الحكومة والحركات. وعقب

كما أن الحالة الأمنية في دارفور اتخذت منعطفًا خطيرا نحو الأسوأ بسبب أعمال القتال التي تشمل عناصر تشادية. وتشير تقارير وسائط الإعلام، فضلا عن التقارير الواردة من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى أن حكومة تشاد قد تكون اشتبكت مع المتمردين التشاديين داخل الأرض السودانية في عدد من الحوادث. وكانت هناك أيضا تقارير إعلامية واسعة الانتشار تفيد بأن القوة الجوية التشادية ربما تكون قد قصفت أماكن في جنوب دارفور وغيرها، يُعتقد أن المتمردين التشاديين احتشدوا فيها. ونذكر أيضا أن الممثل الدائم للسودان بعث رسالة إلى مجلس الأمن في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر يحث فيها على ما أشار إلى أنها "هجمات تشادية على السودان"، وذكر تحديدا اعتداءات جوية قامت بها القوة الجوية التشادية في حادثتين منفصلتين. كما أن التقارير التي وردت مؤخرا في وسائط الإعلام تُنسب للرئيس دبي تأكيد عزمه على مطاردة المتمردين التشاديين داخل الأرض السودانية.

إن هذا يشكل تطورا يبعث على قلق بالغ في ضوء احتمال تصاعد تلك الاشتباكات واتخاذها أبعادا دولية وعابرة للحدود. وسيحدث ذلك تأثير مدمر على اللاحقين والأشخاص المشردين على كلا جانبي الحدود، وسيؤدي بشكل حتمي إلى زيادة تعقيد الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي لنشر عمليتي حفظ السلام في كلا البلدين.

وتشكل أعمال العنف في غرب دارفور تحديا أساسيا للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي قوة لحفظ السلام ليست مصممة للانتشار أو العمل في منطقة حرب. واتخذ ذلك السيناريو منعطفًا غير متوقع ومزعج بشكل عميق في ٧ كانون الثاني/يناير، حينما تعرضت قافلة تموين تابعة للعملية المختلطة ومؤلفة من أكثر من ٢٠ مركبة عليها علامات بيضاء واضحة كانت تسير بسرعة بطيئة لإطلاق النار من جانب القوات المسلحة

الوقت نفسه، علينا أن نمضي قدما مع إدراك الحالة التي نواجهها إدراكا واقعيا. إن الحرب مستمرة، وبأبعاد عابرة للحدود. وبعد خمسة أشهر من اتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، ليس لدينا حتى الآن ضمانات أو اتفاقات من الحكومة بشأن المسائل التقنية الأساسية. وأخيرا، فإن البعثة ذاتها لن تتمكن لعدة أشهر من نشر الموظفين أو الأصول بغية تنفيذ ولايتها، حتى في سيناريو أفضل الحالات.

وأناشد هذا المجلس والمجتمع الدولي بأسره تقديم المساعدة لمعالجة تلك المشاكل وجميع المشاكل المتبقية الأخرى في العملية السياسية، بما في ذلك توفير القدرات المتخصصة والمعدات اللازمة. وتلك مسؤوليتنا الجماعية. وبدون إحراز تقدم حاسم بشأن جميع تلك المسائل الثلاث، فإننا سنواجه فعلا عواقب خطيرة بالنسبة للجهود الدولية الرامية إلى مساعدة السودانيين على إحلال السلام والاستقرار في دارفور.

الرئيس: أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

جهود التوحيد التي بُذلت في جوبا ودارفور خلال الأسابيع القليلة الماضية، نشأت الآن خمس مجموعات رئيسية للحركات هي: جيش تحرير السودان - الوحدة، وجيش تحرير السودان - عبد الشافي، وجبهة المقاومة الموحدة، وحركة العدل والمساواة - خليل إبراهيم وجيش تحرير السودان - عبد الواحد. وتقوم بعض تلك الحركات حاليا بمناقشة إنشاء منبر مشترك وفريق للتفاوض، فضلا عن إجراء إعادة تنظيم داخلي ومداومات بشأن هياكل القيادة.

وستتيح زيارة المبعوثين الخاصين فرصة لتقييم التقدم الذي أحرزته الجهود الحالية للتوحيد، فضلا عن استعداد الحركات للمشاركة في اجتماع على شاكلة اجتماع أروشا، سيهدف إلى مساعدة الحركات على استكمال جهودها للتوحيد بحيث تتمكن من بدء محادثات موضوعية.

ومع ذلك، يشكل تزايد القتال مؤخرا في شرق تشاد وغرب دارفور، وحشد قوات حركة العدل والمساواة والقوات السودانية حول الجنينة، داعيا كبيرا للقلق. وهما أمران يوجهان رسالة سلبية للغاية فيما يتعلق بآفاق التوصل إلى تسوية سياسية لأزمة دارفور. وبغية بدء المناقشات الموضوعية، سيكون من الأهمية بمكان أيضا أن تتفق حكومة الوحدة الوطنية على فريق مشترك للتفاوض وأن تحضر إلى المحادثات وهي مستعدة بشكل جيد.

وفي الختام، إذ أعود إلى العملية المختلطة، سنواصل البناء على الزخم المتواضع الذي أنشأه نقل السلطة. وفي